تعليم الشباب
والتنمية البشرية المستدامة في العراق

د. خديجة حسن جاسم
المديرية العامة للتربية في بغداد/ الكرخ الأولى

الملخص :

لعل واحدة من اهم الحقائق المؤكدة والتي تمثل قاعدة اساسية في توجهات القادة والقائمين على صناعة القرار في المجتمعات التي تتمحور حول اهمية العنصر البشري في بناء الامم وتقدمها . فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية علاقة حيوية فبيد العنصر البشري تقرير مضمون التنمية واختيار اسلوب تحقيقها ووضع مشروعاتها موضع التنفيذ . ويؤدي التعليم دورا مركزيا في عملية التنمية مثلما هو في الوقت عينه من الابعاد الرئيسة لمفهوم القدرة الانسانية ومجتمع متقدم ومستقر . فهو الركيزة التي بنيت عليها آليات التنمية بجميع اشكالها مع تاكيدنا على ان ذلك لابد ان يترافق مع حلول لقضايا تداول السلطة والفقر والتشريعات القانونية ومشكلات الادارة.

مقدمة:

كانت ولازالت الدعوة الى التعليم عبر مختلف العصور وفي مختلف الحضارات والامم تمثل اولوية لدى كل المهتمين بتقدم المجتمعات وتطورها .

فبناء الامم السليم وتقدمها يتوقف على تنمية البشر وتنظيم النشاط الانساني مع تأكيدنا على ان هناك عوامل اخرى تؤدي دوراً هاماً في تنمية المجتمعات الا ان اي منها لايفوق اهمية العنصر البشري .

فالمقارنات الدولية تلقي الضوء على اهمية رأس المال البشري وبالتالي اهمية الاستثمار التعليمي وضرورة اعداد ملاكات بشرية قادرة على استخدام التكنلوجيا الجديدة وعلى اعتماد سلوك ابداعي وعلى النظم التعيلمية ان تفي بهذه الحاجة وفقاً لذلك اذا أريد للمجتمعات ان تتقدم . وعليه لابد من النهوض بالانظمة التعليمية المختلفة لكي تتمكن من تنفيذ برامج التنمية ومشروعاتها فالتقدم يتطلب منا تكوين القوى العاملة الماهرة والقادرة على العمل والابتكار .

وهذا يستلزم دائماً اعادة النظر في تخطيط وتنظيم التعليم في البلاد النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة . فالعلاقة مابين العنصر البشري والتنمية علاقة حيوية فبيد العنصر البشري تقرير مضمون التنمية واختيار اسلوب تحقيقها ووضع مشروعاتها موضع التنفيذ وبقدر

قدرتنا على الارتقاء بامكانياتنا وقابلياتنا في شتى المجالات ترتقي عملية التنمية في مضمونها وترتفع الكفاءة والسرعة التي تتحقق بها.

تحديد مشكلة الدراسة:

يؤدي التعليم دوراً مركزياً في عملية التنمية مثلما هو في الوقت عينه من الابعاد الرئيسة لمفهوم القدرة الانسانية ومطلب اساسي لحياة مليئة ومواطنة سليمة ومجتمع متقدم ومستقر , فهو الركيزة التي بنيت عليها آليات التنمية بجميع اشكالها مع تأكيدنا على ان ذلك لابد ان يترافق مع حلول لقضايا تداول السلطة والفقر والتشريعات القانونية ومشكلات الادارة ...الخ.

وعلى الرغم من ان التنمية عملية تستهدف توسيع خيارات الافراد والتي يمكن ان تتطور مع الزمن الا ان الامم المتحدة وخبرائها قد اعتمدوا مؤشرات رئيسية للتنمية البشرية والتي تتمثل في ان (يحيوا طويلاً بصحة جيدة وان يحصلوا على التعليم والمعارف وتوفر لهم الموارد اللازمة لتأمين مستوى معيشة لائق وكريم) ومع ذلك فأن التنمية لاتقف هذا الحد بل تتخطى ذلك لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعبير الناس بحرية عن قدراتهم واحترام حقوق الانسان والمشاركة في صنع القرار..... وقد جاء مفهوم (الاستدامة)ليكمل مفهوم التنمية البشرية اذ جرى التأكيد على اهمية استمرار عملية التنمية وعلى تحسين ظروف معيشة الاجيال القادمة والمحافظة على البيئات الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة على الارض .

وسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على تعليم الشباب بصورة خاصة لاهمية هذه الفئة في رسم وتشكيل مستقبل المجتمع ومدى اسهامه في عملية التنمية البشرية المستدامة.فالتعليم كما تؤكد نتائج الدراسات بهذا الشأن هو مفتاح التنمية البشرية المستدامة وهو احد مفاتيح العيش الكريم في العصر الحديث ومعه يمكن مواجهة الصعوبات والتحديات التي يفرضها عالم سريع التغير .

هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الصورة الكلية لواقع النمو الكمي لتعليم الشباب في العراق واتجاهاته ومدى اسهام تعليم الشباب بقنواته المتعددة في التنمية البشرية واقتراح الوسائل والتدابير الكفيلة بمواجهة المشكلات المستقبلية لسياسات التعليم في العراق .

اهمية الدراسة :-

تتأتى اهمية الدراسة من الآتي :-

1-تركز هذه الدراسة الى ان الشباب يشكلون شريحة كبيرة وهامة في الهرم السكاني في الدول العربية عامة والعراق بصفة خاصة مما يعطيهم وزناً متميزاً في خريطة السياسات الاجتماعية , وعليه تصبح الجهود المبذولة في مجال تحسين تعليم الشباب ركيزة اساسية لاعداد القاعدة البشرية التي ستقع عليها عملية بناء المجتمع وتقدمه , فالشباب ثروة قومية بما

يمثلونه من قوة العمل المنتج ولابد من المحافظة عليها ورعايتها للحصول على ثمارها المرجوة وكلما تعرض الشباب لقدر اكبر من التعليم كلما كان انخراطهم في المجتمع بفاعلية وكفاءة اكبر .

2- يواجه المجتمع العراقي منذ عدة عقود تحديات وازمات متتالية تمثلت بالحروب والعقوبات وظروف الاحتلال وهو نتيجة لذلك بحاجة ان ينفض عن نفسه كافة المعوقات والمشكلات بأسرع مايمكن عن طريق الاعتماد على التعليم بوصفه الوسيلة الاكثر نجاحاً لتجاوز ما تواجهه المجتمعات من تحديات ومشكلات

3- قلة الاهتمام بهذا النوع من البحوث والدراسات إذ إن حجم الدراسات التي تناولت العلاقة مابين التعليم والتنمية قليلة او محدودة في المكتبة العربية عموماً والمكتبة العراقية خاصة على الرغم من اهمية التعليم وشريحة الشباب في عملية التنمية وتقدم المجتمع.

تعليم الشباب والتنمية البشرية المستدامة:

لازمت مسيرة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية بشكل وثيق فقد تطور مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الانساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة. وقد جاء مفهوم التنمية البشرية بديلاً موسعاً وشاملاً لمجموعة المفاهيم التنموية وبدون ادنى شك يكتسب مفهوم التنمية البشرية خصائص واحتياجات كل مرحلة ، فخلال خمسينيات القرن الماضي مثلاً ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي وانتقل بعد ذلك الاهتمام للتركيز على اهمية التعليم والتدريب ومن ثم على اشباع الحاجات الاساسية ليقدم مؤخراً برنامج الامم المتحدة الانمائي مضمون ((تشكيل القدرات البشرية)) وكذلك مضمون ((تمتع البشر بقدراتهم المكتسبه)) في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الانسان .[1]

ان ادبيات الامم المتحدة في تقديمها لمفهوم التنمية البشرية من خلال تقارير التنمية البشرية التي طرحت في عام 1990 تؤكد على ((توسيع خيارات الناس من خلال زيادة القدرات الانسانية)) وتعتمد الامم المتحدة وخبرائها مجموعة من المؤشرات التي تشكل ((مؤشرات التنمية البشرية)) والتي تشير الى [2] :-

1- مدة حياة الانسان بصحة جيدة . 2-معارف الانسان : التربية والتعليم والعلوم .

3- مستوى رفاهية الانسان (الدخل الفردي) .

ان عملية دمج مفهوم التنمية المستدامة بالتنميه البشرية يجعل عملية التنمية مستمرة وتعمل على تحسين ظروف الاجيال القادمة من خلال المحافظة على البيئات الطبيعية ومع ذلك فأن التنمية البشرية المستدامة شيئاً مختلفاً نظراً لأن النمو في الفكر الانمائي التقليدي مرتبط تماماً بخلق رأسمال مادي فقد تجاهل اعتبارات الاستدامة وعليه فان مفهوم التنمية البشرية المستدامة يرتبط بتكوين رأسمال اجتماعي حيث يعني رأسمال المال البشري تحسين قدرة الشعب كله على

اتخاذ القرارات ويدرك بأن توسيع خيارات الناس وقدراتهم لا يكون له قيمة الا في سياق العمل الجماعي والطوعي[3].

ان اهداف المجتمعات الحديثة هي اهداف سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية معاً وتنمية الموارد البشرية شرط ضروري لتحقيق هذه الاهداف ودفع حركة التنمية الى الامام ولهذا فالواقع ان ثروة اي امة تنبع من قوتها على تنمية الاستعدادات الفطرية لمواطنيها واستخدامهم بصورة جيدة فالبلاد تكون متخلفة لان معظم سكانها متخلفون اذ لم تتح لهم فرص تنشيط امكانياتهم في خدمة المجتمع .[4]

لذلك يمكن عد التعليم العمود الاساسي للنمو الاقتصادي اي ان هناك علاقة قوية ما بين النمو التعليمي والنمو الاقتصادي وقد اثبتت نتائج بعض الدراسات التي اجريت في بعض الدول الغربية والاسيوية لتحديد الكفاية الانتاجية التي تنشأ نتيجة التدريب ونتيجة اعطاء فرص التعليم مدتها سنة يتخللها التدريب ان الانتاج في حالة الاولى كانت (16%) وفي الحالة الثانية بلغت (30 %) وهذا معناه ان مردود التعليم يرتفع عن مردود التدريب وحده بالضعف تقريباً .[5]

لذلك يعد الاستثمار في التعليم من اهم الاسس لبناء مجتمع متقدم فوجود القوى البشرية المؤهلة عن طريق التعليم يعد شرطاً اساسياً لتقدم اي مجتمع ، لذلك ركز معظم علماء الاجتماع وخبراء التنمية على التعليم كوسيلة لمحاربة الفقر والجهل وكعنصر اساسي في التنمية البشرية والاقتصادية .[6]

إن تدهور الوضع التعليمي في المجتمع يقود الى مشكلات كبيرة في وضع وتنفيذ خطط التنمية ومشاريعها بسبب تدفق افواج من الناشئة والشباب ممن لا تتلائم مؤهلاتهم مع متطلبات خطط التنمية وسوق العمل فخطط التنمية الاقتصادية تتطلب قوى بشرية مدربة ماهرة ونصف ماهرة ولا تحتاج الى اعداد غفيرة من غير المدربين ، وخطط التنمية الاجتماعية تحتاج بصراً ثقافياً وحساً اجتماعياً وارتفاع مستوى الوعي الصحي والبيئي ومشاركة في برامج تنظيم الاسرة...الخ ، وكل ذلك يرتهن بأمور عديدة لعل اهمها تعميم التعليم . [7]

لذلك نلاحظ ان الدول التي تحتل مراتب متقدمة في مقاييس مؤشرات التنمية البشرية على مستوى العالم هي الدول الاكثر انفاقاً على التعليم اذ تحتل ايسلندا أعلى مؤشرات التنمية البشرية في العالم بمعدل (0,968) تليها النروج بمعدل (0,967) ، وكندا (0,961) بالمرتبة الرابعة ، وتتبوأ ايسلندا صدارة الانفاق العالمي على التعليم بمعدل (8,1%) من اجمالي الناتج المحلي و (16,6%) من اجمالي الانفاق الحكومي العام تليها النروج بمعدل (7,7%) من الناتج المحلي و (16,6%) من اجمالي الانفاق الحكومي العام لهذا نجد في هذه الدول على صعيد معدلات محو الامية لدى البالغين والانتساب الى التعليم بجميع فئاته بلغت النسبة (100%) في ايسلندا والنرويج وكندا والولايات المتحدة وفي معظم الدول الاوربية [8].

وعلى العموم اصبح ينظر الى التعليم بكونه استثماراً يفوق غيره من الاستثمارات وان عائده ربما يفوق غيره من انواع الاستثمارات فوجود القوى البشرية المؤهلة عن طريق التعليم يعد شرطاً اساسياً لتقدم المجتمعات نحو الافضل .

الصورة الكلية لواقع النمو الكمي لتعليم الشباب واتجاهاته في العراق

تمهيد :-

شهد النظام التعليمي في العراق مرحلة اتسمت بالتحسن الملموس استمر حتى بداية الثمانينات من القرن العشرين فقد كان التعليم من الاولويات الرسمية للدولة ويظهر ذلك جلياً من خلال تشريع قانون الزامية التعليم عام 1976 والقيام بالحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية عام 1978 للاعمار من (15 – 45) سنة . وبعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 انتقلت اولويات الدولة من الصرف على الخدمات الى توجيه الموارد لخدمة المجهود الحربي وقد شهد النظام التعليمي بعد هذا التاريخ تدهوراً مستمراً بسبب نقص الموارد وسوء استخدامها وتسييس النظام التعليمي مما ترك اثاراً سلبية على مجمل العملية التربوية وقد ادت سوء الاوضاع في العراق بعد ذلك من حروب متكررة وعقوبات اقتصادية الى اهدار في اعداد كبيرة من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة كما هاجرت اعداد اخرى لاسباب اقتصادية وسياسية وامنية مما ترك اثاراً سلبية على مخرجات العملية التربوية كماً ونوعاً ، وعلى الرغم من ازدياد اعداد الطلاب المسجلين في العراق خلال العقود الثلاثة الماضية الا ان هذه الزيادة لا تتناسب مع النمو السكاني لنفس المدة مما يعطي مؤشر على التدهور السريع للعملية التربوية في العراق مقارنة مع دول اخرى في المنطقة ، فقد قامت منظمة اليونسكو في تقريرها حول التعليم في العراق لعام 2003 باجراء مقارنة مع ارقام الاردن للعقود الماضية فكانت نسبة الالتحاق الكلية في الاردن (44,6%) عام 1990 – 1991 بينما كانت في العراق (47%) ، وبعد عشر سنوات ضاعف الاردن النسبة لتصبح (87,7%) بينما انخفضت

النسبة في العراق الى (38,3%) وبلغت نسبة الالتحاق الصافي للطلاب للاعمار (12 – 17) سنة المدارس الثانوية (33%) فقط عام 1999 – 2000 مقارنة بـ(75,9%) في الاردن للمدة ذاتها .[9]

جدول (1) يظهر مقارنة في نسب الالتحاق بين الاردن والعراق للسنوات 1990 –1991 و1999 – 2000

البلد	نسبة الالتحاق الكلي 1990 – 1991			نسبة الالتحاق الكلي 1999 – 2000			نسبة الالتحاق الكلي الصافي للاعمار12– 17 1999 – 2000		
	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
العراق	57,1	36,4	47,0	47,1	29,1	38,3	39,6	26,0	33,0
الاردن	34,7	45,6	44,6	86,4	89	87,7	73,4	78,5	75,9

قبل استعراضنا للتطور الكمي لتعليم الشباب واتجاهاته في العراق وللعقود الثلاث الاخيرة مع التركيز على سنوات ما بعدعام 2003 ، نستعرض مراحل التعليم في العراق اذ يضم التعليم مراحل متعددة هي كالاتي :-

أ-رياض الاطفال :- وهو برنامج لمدة سنتين يلتحق به نسبة قليلة من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين (4 – 5) سنوات حسب احصاءات وزارة التربية .

ب-التعليم العام :- يمتد التعليم العام في العراق الى اثني عشر عاماً وهو على مرحلتين :-

- **المرحلة الاولى** :- التعليم الابتدائي وهو الزامي ويستغرق (6) سنوات واكثر المدارس الابتدائية هي وحيدة الجنس اما بنين او بنات ويجب على الطلاب فيها اجتياز امتحان شامل وموحد بنجاح قبل انتقالهم الى المرحلة المتوسطة .

- **المرحلة الثانية** :- التعليم الثانوي وهو على مستويين

1-المستوى المتوسط :- مدة دراسة في هذا المستوى ثلاث سنوات من الاول الى الثالث ،مع بعض الاستثناءات فأن معظم المدارس أما للبنات أو للبنين فقط وعلى الطلاب اجتياز امتحان وزاري عام في الصف الثالث للانتقال الى المستوى الثاني وهو الدراسة الاعدادية.

2-المستوى الاعدادي :- مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة يتوجب على الطلاب اجتياز امتحان شامل موحد عام للحصول على شهادة الدراسة الثانوية ومواصلة الدراسة الى المرحلة الجامعية .

ج-التعليم المهني :- مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة ويضم فروع عديدة للدراسة مثلاً الفنون المنزلية والزراعية والصناعية والتجارية ، يتوجب على الطلاب اجتياز امتحان شامل موحد للحصول على شهادة الاعدادية المهنية .

د-اعداد المعلمين :- يتم قبول الطلاب من خريجي الدراسة المتوسطة في هذه المعاهد ومدة الدراسة فيها خمس سنوات يعين خريجوا معاهد اعداد المعلمين كمعلمين في المدارس الابتدائية .

هـ-برامج محو الامية :- وهي احد برامج تعليم الكبار وقد بداء العراق بهذا البرنامج عام 1978 بالحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي للاعمار (15 – 45) سنة توجب على المواطنين بموجب هذه الحملة التسجيل في مراكز محو الامية لاكمال ما يعادل الصف الرابع الابتدائي في القراءة والكتابة والرياضيات .

و- التعليم العالي (الجامعي والتقني) :- وهو على مستويات متعددة يقبل فيه خريجوا الدراسة الاعدادية بفروعيها المتعددة وتختلف مدة الدراسة بحسب القناة التعليمية ومستواها .

وفيما يلي استعراض للنمو الكمي لتعليم الشباب واتجاهاته في وزارة التربية للعقود الثلاثة الاخيرة *

جدول (2) يبين عدد الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية

العام الدراسي	اعداد الطلبة				
	ذكور	%	اناث	%	المجموع
1990 – 1989	543370	60,7	350948	39,3	894318
2000 – 1999	647192	61,5	404713	38,5	1051905
2010 – 2009	1100950	58,7	776484	41,3	1877434

جدول (3) يبين اعداد الطلبة المسجلين في قنوات التعليم المهني كافة بحسب الجنس .

السنة الدراسية	اعداد الطلبة المسجلين				
	ذكور	%	اناث	%	المجموع
1990 – 1989	93193	68,8	42256	31,2	135449
2000 – 1999	53164	84,4	9809	15,6	62973
2010 – 2009	44512	75,6	14390	24,4	58902

جدول (4) يبين اعداد الطلبة المسجلين في معاهد المعلمين ومعاهد الفنون الجميلة بحسب الجنس

العام الدراسي	اعداد الطلبة المسجلين				
	ذكور	%	اناث	%	المجموع
1990 – 1989	13603	44,83	16738	55,17	30341
2000 – 1999	19593	38,55	31232	61,45	50825
2010 – 2009	16594	39,70	25223	60,30	41817

جدول (5) يوضح اعداد الطلبة الموجودين في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية بحسب الجنس في وزاره التعليم العالي والبحث العلمي **

العام الدراسي	الطلبة الموجودين				
	ذكور	%	اناث	%	المجموع
1993 – 1992	129257	65,5	68180	34,5	19437
2002 – 2001	195530	65,8	101762	34,2	297292
2011 – 2010	263992	55,4	212385	44,6	476377

*– وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، التقارير الاحصائية السنوية

**–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة ، قسم الاحصاء والمعلوماتية

من الجداول السابقة نلاحظ غلبة نسبة الذكور على نسبة الاناث في جميع المراحل الدراسية باستثناء معاهد اعداد المعلمين اذ تغلبت نسبة البنات على البنين ولعل السبب في ذلك يرجع لكون مهنة التعليم تعد من المهن التقليدية التي تناط بالمرأة في مجتمعنا .

واذا ما نظرنا الى قطاع التربية والتعليم في العراق نجد انه شهد نمواً ملحوظاً يعبر عن نفسه في الزيادة العددية الكبيرة في مؤسساته وطلابه اذ ازداد عدد المسجلين في مختلف المراحل الدراسية فقد ازداد عدد الطلبة المسجلين في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والتعليم الثانوي والمهني واعداد المعلمين من (3924899) طالب وطالبة عام 1990 الى (7485797) عام 2012 فيما ازداد عدد اعضاء الهيئة التعليمية / التدريسية من (180153)

عام 1990 الى (428050) عام 2012 وازداد عدد المدارس من (10871) مدرسة عام 1990 الى (21228) عام 2012 .[10] وقد ازداد عدد الطلبة المقبولين في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية من (53963) طالب وطالبة عام 1993 ليصل الى (157560) عام 2011 وازداد عدد اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية من (10591) عام 1993 ليصل الى (21121) عام 2011 .[11]

تعليم الكبار وبرامج محو الامية :-

لقد انخفضت نسبة الامية في الفئات العمرية (15 – 45) سنة من (48,4%) عام 1978 الى (19,9%) عام 1987 ، وبعد هذا التاريخ تعرض هذا النوع من التعليم كغيره الى التدهور فتناقص عدد مراكز محو الامية تدريجياً وانخفض عدد المسجلين في هذا النوع من التعليم وتناقصت معدلات القدرة على الكتابة والقراءة للفئة المذكورة آنفاً لتصل الى (73,6%) عام 2000 .[12] وقد قام الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2004 بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومعهد الدراسات التطبيقية النرويجي الدولي بأجراء مسح على عينة بلغ حجمها (22000) أسرة تمثل نماذج مختلفة للمجتمع العراقي شمل كل المحافظات العراقية وقد اظهرت نتائج الدراسة ان هناك فروق واضحة في مستويات التعليم بين المناطق الجغرافية المختلفة فالامية بين سكان الحضر أقل منها في الريف اذ قدرنا (21%) و (39 %) على التوالي .

وظهر ايضاً ان الفروق في مستوى التعليم بين الذكور والاناث واضحة اذ ان نسبة الامية بين الاناث هي (35%) مقارنة بـ (17%) للذكور ، كما ان نسبة الامية بين الكبار تزيد على نسبة الامية بين الشباب .[13]

وتظهر نتائج دراسة اخرى قام بها الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع البنك الدولي عام 2007 شمل (18144) أسرة من مختلف المحافظات العراقية اظهرت نتائج الدراسة ان نسبة الامية لمجتمع الدراسة بلغ (17,7%) وهي في الريف اعلى منها في الحضر اذ قدرنا بـ (24,8%) في الريف و (14,8%) في المناطق الحضرية ، كما ان نسبة الامية بين الاناث هي اعلى منها الذكور ، فقد بلغت نسبة الامية لدى الاناث (23,3%) مقابل (12,1%) للذكور [14]. وتشير نتائج اخر الدراسات التي اجريت بهذا الصدد عام 2011 بعينة بلغ حجمها (28875) أسرة من كل المحافظات العراقية وللبيئتين الحضرية والريفية اظهرت نتائج الدراسة ان نسبة الامية للسكان ممن تزيد اعمارهم عن (12) عاماً هي (20,6%) بواقع (13,0%) للذكور و (28,2%) للاناث .[15]

الابنية المدرسية :- يعلم الجميع ان البنية التحتية للنظام التربوي في العراق قد اهملت لاكثر من عقدين ترافق ذلك مع الضرر الكبير الذي تعرض له القطاع التربوي في اعقاب

الدمار وعملية النهب التي حدثت بعد نيسان 2003 . وقد قامت وزارة التربية ومنظمة اليونسيف بدراسة حجم الضرر الذي لحق بالمباني المدرسية بعد عام 2003 وتبين ان حوالي سدس عدد المدارس في العراق (2751) قد سرقت أو أحرقت أو تضررت فقد سرقت اكثر من (2400) مدرسة واصيب (146) مبنى خلال العمليات العسكرية واحرقت (197) مدرسة كما ان (238) مدرسة كانت قد استخدمت مخازن للعتاد والاسلحة .[16]

ولقد أشرت الدراسة التي اجراها مشروع ((رايز)) على المدارس الثانوية في صيف عام 2003 بان نسبة المباني المدرسية التي لا تزال بحالة مقبولة اقل من (30%) من مجموع المدارس .[17]

يضاف الى ذلك ان عدد الابنية المدرسية لا يتناسب ولايتلائم مع عدد المدارس الموجودة في كافة المراحل الدراسية مما جعل الدوام في بعض المدارس بوجبتين أو ثلاث وجبات اي ان بناية واحدة تأوي مدرستين أو ثلاث يضاف الى ذلك عدم صلاحية اغلب هذه البنايات وحاجة الكثير منها الى الاصلاح الشامل أو المحدود .

الجدول (6) يوضح المدارس الأصلية والضيف للسنوات 2004 لغاية 2011 / 2012

السنة الدراسية	الابتدائية		الثانوية		المهنية		المعاهد		المجموع	
	المدارس الاصلية	المدارس الضيف	المدارس الاصلية	المدارس الضيف	المدارس الاصلية	المدارس الضيف	المعاهد الاصلية	المعاهد الضيف	المدارس الاصلية	المدارس الضيف
2004/2005	8594	2535	2383	1193	201	71	61	152	11239	3951
2006/2005	8979	2849	2335	1585	197	80	46	199	11557	4713
2007/2006	9051	3101	2323	1787	193	83	46	217	11613	5188
2008/2007	9341	3166	2441	1923	200	88	49	122	12013	5299
2009/2008	9900	3224	2652	2104	208	81	54	114	12814	5523
2010/2009	10285	3402	2829	2369	217	78	56	110	13387	5959
2011/2010	10451	3597	2939	2533	218	76	56	22	13664	6228
2012/2011	10660	3760	3034	2712	220	75	61	45	13975	6592

*–وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء

ان النقص الحاد الذي يؤشره الجدول (6) في الابنية المدرسية جعل الدوام في بعض هذه البنايات على وجبتين أو ثلاث وجبات كما ذكرنا آنفاً وهذا يؤدي بلا شك الى تأثيرات سلبية بالغة على الخطة الدراسية اذ يؤثر ذلك على عدد ساعات الدراسة المقررة والغاء بعض الدروس والنشاطات اللاصفية كالتربية الرياضية والفنية فضلاً عن تقليل الفرص في استعمال الطرائق الفاعلة في التعليم والتعلم وتقليل فرص التفاعل بين الطالب والمدرس كما ان زيادة الكثافة العددية في الصفوف من شأنه ان يؤثر على استيعاب الطلبة وبالتالي تدني نوعية التعلم وزيادة نسبة الاهدار في التعليم .

الاهدار في التعليم: هناك مؤشران لقياس الاداء أو كفاءة النظام الداخلي هما نسبة الرسوب (عندما يضطر الطلاب الى اعادة السنة الدراسية بأكملها) ونسبة التسرب (ترك الدراسة أو

الانقطاع عنها كلياً بعد التسجيل بها) . ومما لا شك فيه ان النظام التعليمي في العراق كغيره من الانظمة التعليمية يعاني من ظاهرة الاهدار وتشير احصاءات تدفق الطلبة في وزارة التربية اثناء المدة من (2006 – 2011) ان معدل الاعادة في المرحلة الاعدادية تراوح بين (19%) عام 2010 وبين (29,1%) عام 2008 وتراوحت نسبة التسرب بين (1,8%) عام 2008 و (2,9%) عام 2006 .

فيما تراوحت نسبة الرسوب في التعليم الجامعي للمدة من (2003 –2011) بين (9,8%) عام 2004 و (20,2%) عام 2009 أما نسب التسرب فتراوحت بين (4,4%) عام 2004 و(1,5%) عام 2011 .

التفاوت بين الجنسين في التعليم:

يتماشى القانون الوطني العراقي مع المبادئ العالمية لحقوق الانسان في التعليم كتلك الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لكن على الرغم من التشريعات الوطنية التي تنص على المساواة بين الجنسين في كافة المجالات التعليمية ، الا انه انعدام التفعيل الجدي لهذه الحقوق قد ادى الى مستويات تعليمية متدنية للنساء العراقيات فضلاً عن جملة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعادات التقليدية التي لعبت دوراً سلبياً في تعليم الاناث وبالتالي اسهمت في زيادة الفجوة بين الجنسين في مختلف المستويات التعليمية والجدول (7) يوضح الفجوة بين الجنسين في السلم التعليمي في العراق علماً ان الارقام الواردة في الجدول تشير الى نسبة الاناث لكل مئة من الذكور في كل مستوى تعليمي .

جدول (7) يوضح التفاوت بين الجنسين في كافة المراحل الدراسية

العام الدراسي	المؤشر		
	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي
* 1990 – 1989	79,5	64,1	50,1
* 1995 – 1994	80,5	–	52,1
* 2000 – 1999	80,0	62,5	51,6
** 2005 – 2044	83,0	81,0	64,0
** 2006 – 2005	86,0	74,0	69,0
** 2007 – 2006	88,0	75,0	73,0
** 2008 – 2007	94,0	77,0	87,0
** 2009 – 2008	88,0	75,0	79,0
** 2010 – 2009	89,0	77,0	82,0

*–وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات التنمية البشرية ، تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية للالفية ، 2005 ، ص 6

**– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2010 2011

اسهام تعليم الشباب في التنمية البشرية المستدامة :-

شهد التعليم الثانوي نموا ملحوظا في العراق للمدة من (1990 – 2012) اذ ارتفع عدد الطلبة المسجلين من (894318) عام 1990 الى (2174477) عام 2012 وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين للمرحلة المتوسطة عام 2006 (686740) وبمعدل التحاق قدره (33%) للفئة العمرية (12 – 14) سنة وقد بلغ اعلى معدل التحاق لهذه المرحلة عام 2008 اذ بلغ عدد الطلبة المسجلين (761174) وبمعدل التحاق قدره (43%) للفئة العمرية ذاتها .

اما المرحلة الاعدادية فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين لعام 2005 (259942) طالب وطالبة وبمعدل التحاق قدره (16,5%) للفئة العمرية (15 – 17) سنة وقد بلغ اعلى معدل التحاق لهذه المرحلة عام 2012 اذا بلغ عدد الطلبة المسجلين لهذا العام (399713) وبمعدل التحاق قدره (21%) للفئة العمرية ذاتها .* ويعد التعليم الاعدادي بفرعيه العلمي والادبي الممثل الاكبر من الطلاب المسجلين لهذه المرحلة .

الجدول (8) يوضح ذلك اذ يظهر الجدول عدم التوازن في توزيع الطلبة على القنوات التعليمية**

القناة التعليمية	2004 – 2003				2009 – 2008			
	ذكور	اناث	المجموع	%	ذكور	اناث	المجموع	%
التعليم الاعدادي	249398	188241	437639	**86**,3	321486	250866	572352	90,4
التعليم المهني	62427	7023	69450	**13**,7	46374	14717	61091	9,6
المجموع	311825	195264	507089	100	367860	265583	633443	100

*- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء

** نفس المصدر

ويبدو ان الحاجة مازالت قائمة لبذل المزيد من الجهود لتوجيه الطلاب مهنياً وبما يتناسب مع قدراتهم وحسب ما تقتضيه احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل وقراءة بسيطة لتوزيع الطلبة على القنوات التعليمية في المرحلة الاعدادية لعام 2008 – 2009 مثلاً توضح ذلك اذ نلاحظ في قناة التعليم الاعدادي ان اعداد الطلبة في الفرع العلمي مقارب الى درجة كبيرة لعدد الطلبة في الفرع الادبي وهذا بلا شك يتقاطع مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل التي يفترض انها تعتمد على الاختصاصات العلمية والفنية وتعتمد بدرجة اقل بكثير على الدراسات الانسانية او الادبية اما التعليم المهني فأن التفاوت في الاقبال على اقسامه يبدو واضحاً اذ يحظى التعليم الصناعي بالنسبة الاكبر من الاقبال يليه التعليم التجاري ثم الفنون التطبيقية واخيراً التعليم الزراعي .

ويلاحظ ان الكثير من الطلبة يبدون مواقف سلبية سلبية ازاء التعليم المهني وتؤكد نتائج احدى الدراسات ان اسباب انخفاض اعداد المسجلين في التعليم المهني يرجع الى تدهور البنية التحتية وشحة مواد التدريس والتدريب فضلاً عن التخطيط الردئ ، في هذا الاتجاه قامت

اليونسكو بمسح لسوق العمل عام 2000 وتوصلت الى رصد تباين واسع بين حاجات سوق العمل والمناهج الدراسية المعتمدة في هذه المدارس .[18]

والجداول (9) و (10) يؤيدان ماذهبنا اليه

جدول (9) يوضح اعداد الطلبة السجلين للتعليم الاعدادي لعام 2008 – 2009 بحسب الجنس*

فرع التعليم الاعدادي		2008 – 2009			
		ذكور	اناث	المجموع	%
	الفرع العلمي	173290	128467	301757	52،8
	الفرع الادبي	148196	122399	270595	47,2
	المجموع	321486	250866	572352	100

جدول (10) يوضح اعداد الطلبة المسجلين على فروع التعليم المهني لعام 2008 – 2009 بحسب الجنس **

فروع التعليم المهني	العام الدراسي 2008 – 2009			
	ذكور	اناث	المجموع	%
التعليم الصناعي	39728	2210	41938	86,65
التعليم التجاري	5987	10054	16041	26,25
الفنون التطبيقية	–	2453	2453	4,10
التعليم الزراعي	659	–	659	1,1
المجموع			61091	100

*– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية 2010 – 2011

**– وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء

اما التعليم الجامعي والتقني فقد شهد هو الاخر نمواً يعبر عن نفسه في الزيادة العددية للطلبة الموجودين والهيئة التدريسية وعدد الجامعات وارتفع عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية لعام 1993 (38054) ليصل عدد المتخرجين الى (73988) عام 2010 .

وعلى الرغم من ذلك فما زال التوسع الكمي بعيد من الوصول الى مستوى مرض وبقراءة خاطفة لمعدلات الالتحاق لفئة السن (18 – 23) سنة لسنوات ما بعد عام 2003 تظهر ذلك فقد تراوحت معدلات الالتحاق ما بين (12%) عام 2005 لتصل اعلى معدل لها عام 2010 . وهو (15%) للفئه العمريه ذاتها .

اما من الناحية النوعية فتظهر بيانات وزارة التعليم العالي ان توزيع الطلاب بين المجالات المختلفة للدراسة غير مرض اذ لا تصل نسبة الطلاب المسجلين في العلوم الطبيعية والهندسية والطب والزراعة الى اقل من(40%)

ومما لاشك فيه ان التوسع البطيئ في الدراسات العليا حال دون النمو الكافي للبحث العلمي وبالتالي اعاقة انتشار التطبيقات العلمية في حل مشكلات التنمية فقد بلغ عدد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا لعام 2003 – 2004 (20162) ووصل عام 2010 – 2011 الى (21121) لعموم العراق .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل لادخال التحسينات على مناهج ومشاريع مؤسسات التعليم العالي الا انها لا تتناسب مع المهام التي تواجه التعليم العالي في تعزيز التنمية بكل جوانبها ولكي نواجه هذه التحديات فلا بد من وجود استراتيجية جديدة من اجل الربط بين التعليم العالي والتنمية ولا بد ان يكون هناك تكامل في التخطيط والاداء ما بين وزارتي التربية والتعليم العالي .

الاستنتاجات :

1- تمثل سمة اللا توازن بين فروع التعليم سمة مميزة للنظام التعليمي في العراق نتيجة غياب التنسيق مابين التخطيط للتعليم والخطط التنموية اذ تغلب سمة العشوائية وعدم الانتظام والارتجال في رسم السياسات التعيلمية .

2-مازالت مشاركة الفتيات في التعليم محدودة مقارنة بالذكور وهو مايعني الحاجة الى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال .

3- تشير نسب الهدر في التعليم الى قصور في الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي كما تؤشر في الوقت عينه الى ان البحوث التربوية والاجتماعية مازالت قاصرة في تشخيص وايجاد الحلول أو ان ماينجز منها لايصل الى اصحاب القرار ولاتوضع المقترحات بهذا الخصوص موضع التنفيذ وان هناك ضرورة ملحة لمزيد من البحوث لهذه الظاهرة .

4- التوسع والنمو في التعليم لم يواكب الزيادة في السكان اذ على الرغم من الزيادة العددية للطلبة المسجلين الاان نسبة عالية من الاطفال هم خارج التعليم وعلى الرغم من تراجع نسبة الامية الاان اعداد الاميين في ازدياد وان التقدم في مجال محو الامية للفئة العمرية (15) سنة فأكثر لم يزل غير مواكب بالسرعة والقدر اللازمين المشكلات التي تواجه المجتمع .

5- يعد التعليم احد اهم عناصر التنمية البشرية ومن اهم الاسس لبناء مجتمع متقدم ومزدهر قادر على مواجهة المشكلات واستنباط الحلول لها وان حاجة المجتمع النامي الى القوى البشرية ذات المستوى التعليمي الجيد لاتقل اهمية عن حاجته الى الموارد الاقتصادية فاذا لم يستطيع المجتمع ان ينمي الاستراتيجية اللازمة لذلك فأنه لن يستطيع استثمار الموارد الاقتصادية بصورة ناجحة ومثمرة .

6- من شأن الاستمرار في السياسات التعلمية الحالية ان يؤدي ذلك الى زيادة نسبة البطالة بين صفوف المتعلمين وبذلك يكون التعليم عامل من عوامل الاضطراب بدل ان يكون عامل استقرار وامان في المجتمع

المقترحات والتوصيات :

في ضوء ماتم عرضه سابقاً فأن الحاجة ماسة الاتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة المشكلات التعليمية واقتراح الستراتيجيات المناسبة لتخطيط التعليم وربطه في خطط التنمية وبما يضمن مواءمته للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتكنلوجية ..... في المجتمع . ويمكن تلخيص اهم المقترحات والتوصيات بالآتي :-

1- لابد ان ينظر الى التعليم ضمن الخطة الشاملة للتنمية وان تنسق الانشطة وتتكامل بما يؤدي الى تأشير الفجوات في القاعدة البيانية للتنمية البشرية والعمل على توفيرها واستكمالها .
2- العمل على زيادة مشاركة المجتمع المدني في تصميم برامج التعليم وتنفيذها ومتابعتها واتاحة الفرصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع المحلي في تحقيق اهداف التعليم .
3- العمل على التوسع في انشاء الابنية المدرسية لمواكبة الزيادة السكانية مع التركيز على المناطق المهمشة والارياف
4- تعزيز تنمية الموارد البشرية ومواءمة البرامج التعليمية مع احتياجات ابناء المجتمع وتعزيز البرامج الهادفة الى تعليم المرأة ومحواميتها وتقوية البرامج التي تسعى لتعزيز دورها في هذا القطاع .
5- ان تحديد الاهداف ووضوحها يتطلب القيام بدراسات وبحوث علمية ترصد معطيات الواقع الاجتماعي والتربوي وتطرح البدائل والخيارات الممكنة بحيث تشمل اساليب المركزية واللامركزية القطاع الحكومي والخاص ..... دور المجتمع المدني .... مصادر التمويل ..... اشكال التعاون والتنسيق ..... الخ بحيث يجري التخطيط لتعبئة اقصى الموارد بصورة واقعية بناء على المعلومات وتحليلها .
6- ازاء التقدم المتزايد للمعارف ونتيجة لارتفاع القيمة الاقتصادية للوظيفة بشكل عام والشهادة بشكل خاص فأنه بلا شك سيتوسع الطلب على التعليم اكثر فأكثر ليمتد على مدى حياة الانسان مما يتطلب ضرورة الاهتمام ببرامج التعليم المستمر في المجتمع

المصادر :

1-نبيل النواب ، الجهود العربية في تبني مفاهيم واعداد تقارير التنمية البشرية المستدامة ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ،2000 ص350

2-عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا ، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت ، ط1 ، 2008، ص 63

3-طارق بانوري واخرون ، التنمية البشرية المستدامة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الاسكوا ، عمان ، 1996 ، ص 7 – 9

4-فردريك هاربيسون ، تشارلززمايرز ، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي ، استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ، ترجمة ابراهيم حافظ ، مكتبة النهضة المصرية ، 1966 ، ص 29 – 30

5-خديجة حسن جاسم المشهداني ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في تسرب طلبة المرحلة المتوسطة ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة بغداد – كلية الاداب 2000 ، ص64

6-عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، مصدر سابق ، ص69

7-خديجة حسن جاسم المشهداني ، العوامل الاجتماعية ....، مصدر سابق ، ص64

8-عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية ... ، مصدر سابق ، ص 78 – 81

9- علاء الدين العلوان ، الوضع الحالي للتربية والتعليم والرؤى الجديدة ، وزارة التربية العراقية ، 2004 ،ص 14

10- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، التقارير الاحصائية السنوية.

11- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء والمعلوماتية .

12- علاء الدين العلوان ، الوضع الحالي للتربية .. ، مصدر سابق ، ص 17

13- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، جهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004 ،ج الاول ، ط1 ، 2005 ،ص 80

14-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق 2007 ، ط1 ، 2008 ،ص 56

15- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح شبكة معرفة العراق ، ط1 ، 2012 ، ص 24

16- علاء الدين العلوان ، الوضع الحالي للتربية .... ، مصدر سابق ، ص 22

17- المصدر نفسه ، ص 24

18- المصدر نفسه ، ص 17

The Education of Youth and the Constant Human Development

D . Khadija Hassan Jasim / Ministry of Education / Karkh 1

One of the most certain fact which represents a basic rule in the orientation of leaders and those who are responsible of making decisions in society is centered on the importance of human being as an element in building and progressing the nations. The relation between human being and development is a vital relation because human being is the one who decides what is development and prosperity and choses the way of achieving its projects into reality. On the other hand, education also plays a basic role in the process of development and it is in the same time considered one of the basic dimensions to the concept of human ability in a developed and stabilized society. Education is also considered the pole in which progress is built on in all its forms with the emphasis that it should be accompanied with the solutions of circulation of administrations, poverty, legal legislations, administrations problems, etc.